من صور التكامل بين النحو والبلاغة

التصحيح والترجيح

إعداد

أ. د/ صلاح حبيب سليمان حبيب

أستاذ ورئيس قسم البلاغة والنقد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بسوهاج
جامعة الأزهر الشريف

١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م

من صور التكامل بين النحو والبلاغة (التصحيح والترجيح)

أ.د/ صلاح حبيب سليمان حبيب

ينطلق هذا البحث من مقولة بعض علمائنا المحدثين: النحو يصحح والبلاغة ترجح.... ويضاف لها مقولتنا : النحو يصحح والبلاغة توضح، ليقف البحث على بعض من الأساليب التي أجاز فيها النحويون أكثر من وجه من وجوه الإعراب، أو حملوا الكلام فيها على أكثر من معنى، ويتأمل هذه الأساليب من الوجهة البلاغية؛ ليختار ما يراه مناسباً للسياق والمقام والمعنى... وكذلك ليوضح وجوه الجواز النحوي، ويربطها بالحال التي يجب أن يعبر بها فيها ... والله الموفق

الكلمات المفتاحية: التكامل– النحو والبلاغة – التصحيح – الترجيح

Abstract

Examples of integration between grammar and rhetoric

(correction and weighting)

Prof. Dr. Salah Habib Suleiman Habib

This research starts from the saying of some of our modern scholars: Grammar corrects and rhetoric prevails... and to it is added our saying: Grammar corrects and rhetoric clarifies, so that the research will focus on some of the methods in which grammarians have permitted more than one aspect of parsing, or interpreted their speech in more than one way. meaning, and considers these methods from a rhetorical point of view; To choose what he deems appropriate for the context, position, and meaning... and also to clarify the aspects of grammatical permissibility, and link them to the situation in which it must be expressed...

God bless

key words: Integration – grammar and rhetoric – correction – weighting

بِسْمِ ٱللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان، علمه البيان، وأصلي وأسلم على صاحب المعجزة الكُبرى، جامعةِ علوم الدنيا والأُخرى، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى، واقتدى.

أما بعد

فإن علوم العربيةَ – وعلمُ البلاغة واحد منها – ركنٌ أصيل من أركان العلوم الإنسانية في القديم والحديث، بل هي الأصل، والأساس، والنبراس الموصل إلى دقائق تلك العلوم؛ إذ لا يهتدي سالك درب علم من هذه العلوم إلى حقيقة مسائله إلا بنور علوم هذه اللغة، وقد أدرك علماؤنا الأوائل ذلك، فأتقنوا علوم العربية وفنونها قبل الإبحار في تفسير كتاب الله – عز وجل – وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم– وقبل دراسة الكلام البشري شعراً ونثراً، ودراسة الفقه، وأصوله، وسائر علوم الشريعة، وعلوم المنطق، والفلسفة، وعلم الكلام، بل وعلوم الطب والفلك... إلى غير ذلك، فصار الواحد منهم أمةً من العلوم، تمشي على الأرض، وتحلّق في سماء الفكر، لا تقف عند تخصص عامٍّ، ولا تخصص دقيق.

ولذلك نرى التكامل والتداخل بين تلك العلوم، خاصةً بين علوم العربية، نحواً، وبلاغةً، وأدباً، ولهجاتٍ، وقراءاتٍ، وبين أصول وفروع العلوم الشرعية، تفسيراً، وحديثاً، وفقهاً، وأصولَ فقه، وعقيدةً، وفلسفةً، ومنطقاً...

وكذلك الحال بالنسبة للعلوم العربية فيما بينها، نجد التكامل والتداخل والارتباط بين هذه العلوم قد بلغ مدىً، بحيث لا يمكن أن نجد استقلالاً كاملاً لعلم منها عن باقي العلوم، إلا أن التكامل بين علمي النحو والبلاغة – خصوصاً علم المعاني– قد وصل إلى درجة ارتكاز الثاني على الأول في جُلِّ أبوابه ومسائله؛ لينطلق الثاني مرجحاً وموضحاً لما جاء حاملاً لأكثر من وجه في الأول، أو جاء فيه بطريق الإجمال.

ولذلك تسنى لنا أن نقول: النحو سُلَّم البلاغة، فمن أطال سُلَّمه النحويَّ، وصل في إدراك المعاني إلى ما لا يصل إليه غيره...

وما وصل الشيخ عبد القاهر – رحمه الله – في إدراك المعاني إلى ما وصل إليه إلا لأنه أتقن علم النحو، وبرع في فنونه، وألم بكل أصوله وفروعه.

وقد بدا ذلك من خلال بناء كتابه : دلائل الإعجاز، إلا أقلَّه، على مسائل وأبواب علم النحو، حيث بدأه بالحديث عن النظم – ليثبت فيما بعدُ أن القرآن الكريم معجزٌ بنظمه – ثم وضع في صدر كتابه إطاراً عاماً لمعنى النظم، وبني قضيته فيه على تعلق الكَلِمِ – الاسم، والفعل، والحرفِ – في الجملة بعضِه ببعضٍ، يقول رحمه الله: "معلومٌ أنْ ليس النظمُ سوى تعليقِ الكَلِمِ بعضِها ببعضٍ، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعضٍ"(١). ثم شرح هذا التعليق شرحاً كاشفاً عن وجوه التعلق بين الاسم والاسم، وبين الاسم والفعل، وبين الحرف وكلٍّ من الاسم والفعل، ناصَّاً على ضرورة مراعاة قانون علم النحو في ذلك، والعمل على مقتضياته، وبحسب العمل على تلك المقتضيات يكون التفاضل، ويكون الحكم لنظم على نظم.

ثم يزيد – رحمه الله – القضية توضيحاً وشرحاً في موضع آخر، فيقول: "اعلم أنْ ليسَ النظمُ إلا أنْ تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النحو، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ، فلا تزيغَ عنها، وتحفَظَ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها"(٢).

ثم يبين بعدُ أن ذلك يتطلب النظر في وجوه كلِّ باب من أبواب النحو، ويتطلب تأمل الفروق بين أساليب وصور كل باب، ويضرب أمثلةً لتقلبات صور الكلام في الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل، وكذلك فعل في باب الشرط،

(١) راجع: دلائل الإعجاز صـ٤– تحقيق الشيخ/ شاكر – ط/ دار المدني بجدة.
(٢) راجع: دلائل الإعجاز صـ٨١.

وباب الحال، وحروف المعاني، وعلاقات الجمل فصلاً ووصلاً بالواو، أو بغير الواو من حروف العطف، وباب التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتَّكرار، والإضمار، والإظهار... ثم قال عقب ذلك: "هذا هو السَّبيلُ، فلستَ بواجدٍ شيئاً يَرجِعُ صوابهُ إِنْ كان صواباً وخَطؤهُ إِن كانَ خطأً إِلى النَّظْم، ويَدخلُ تحت هذا الاسم، إلا وهو معنىً من معاني النحوِ، قد أُصيب به موضِعُه، وَوُضِعَ في حقه، أو عُومِلَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزيلَ عن موضعهِ، واستُعمِل في غيرِ ما ينبغي له"(١).

ثم تتوالى الأبواب، التي أساس غرسها النحو، وفروعها وثمارها البلاغة؛ لنرى من خلال تحليله تجويز النحو التقديم والتأخير للفظ الواحد، وتجويزه مجيءَ الخبر اسماً، ومجيئَه فعلاً، وكذلك الحال بالنسبة للحال، ونرى تجويز النحو فصلَ المفردات والجمل بعضِها عن بعضٍ، أو وصلَها بعضِها ببعضٍ... ويقترن برؤية النحو في كلامه – رحمه الله – وهو يُجَوِّزُ ذلك رؤية البلاغة، وهي توجه كلَّ أسلوب نحو سياقه ومقامه، أو نحو معناه الذي يتطلبه، وتبين لنا متى نقول: ما فعلتُ، ومتى نقول: ما أنا فعلتُ، ومثله: أفعلتَ؟، و: أأنت فعلتَ؟، وكذلك: فعلتُ، و: أنا فعلتُ، ومتى نأتي بالخبر فعلاً، فنقول: محمد يكتب، ومتى نأتي به مشتقاً، فنقول: عليٌّ كاتب، وكذلك الحال في: جاء عمرو يجري، و: جاء جارياً... وتبين لنا البلاغة متى أحذف، ومتى أذكر، ومتى أُعَرِّفُ ومتى أُنَكِّرُ، ومتى أفصل، ومتى أصل... إلى غير ذلك.

وهكذا نجد للنحو تأثيراً قوياً في البلاغة عند من سار في طريق الشيخ – رحمه الله – من البلاغيين التالين له، كالزمخشري، والرازي، والسكاكي، والخطيب، ومدرسته من شُرَّاح التلخيص رحمهم الله جميعاً.

واستئناساً بما ذكروه – رضي الله عنهم – وبمقولة بعض علمائنا المُحْدَثِين: النحو يُصَصِّح، والبلاغةُ تُرَجِّح. ونضيف لهذه المقولة: والبلاغة أيضاً توضح،

(١) راجع: دلائل الإعجاز صـ٨٢.

ينطلق هذا البحث إلى بعض ما ورد عندهم وعند النحويين – رحمهم الله – من تقلبات الجملة، تقديماً وتأخيراً، وذكراً وحذفاً، وحملاً على وجوه إعرابية مختلفةٍ، إلى غير ذلك من حمل لبعض أبواب النحو على أكثر من معنىً، كما في الإضافة المعنوية... وما يتبع ذلك من تغير في المعنى، مع بيان موقف البلاغة من هذه التقلبات والتغيرات من حيث الترجيح والتوضيح.

فالنحو يصَحّحُ ويُجوّز للألفاظ أن تتحرك، يُجَوّزُ لها أن تتقدم، وأن تتأخر، ويجَوّزُ وجوه إعراب تختلف باختلاف الموقع تقدماً وتأخراً، أو ذكراً وحذفاً... إلى غير ذلك، والبلاغة تقف في مكان عالٍ، تَرْقُبُ هذه التحركات والتقلباتِ، وترصدُها؛ لتقف على ما يترتب على كُلٍّ من اختلاف في المعنى، وتباين في القصد، ثم توضح أسباب هذه التقلبات والأغراضَ البلاغية التي جاءت لأجلها، مع توجيه كل صورة نحو السياق والمقام الذي يناسبها، وترجيح بعضها على بعض فيما سَوَّى النحو بينها من حيث الصحةُ والجواز.

فالنحويون – وأخص الكوفيين منهم – يجيزون – للفاعل أن يتقدم على فعله، ويظل فاعلاً عندهم، ويعربونه فاعلاً متقدماً، بل إن منهم من يوجب ذلك، والبَصريون والبلاغيون يجعلونه مبتدأ، ويجعلون الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل؛ والإسناد على الرأيين مختلف قوة وضعفاً؛ لأن الفعل عند الكوفيين أسند لهذا الفاعل المتقدم مرة واحدة، وعند البصريين والبلاغيين أسند إليه مرتين: مرة إليه اسماً ظاهراً، ومرة إليه ضميراً مستتراً فيه، وهذا من الوجهة البلاغية أرجح؛ لأن فيه تأكيداً للإسناد من جهتين: تَكرار الإسناد، وتشويق المخاطب لمعرفة المسند، فإذا ما جاء المسند، وجاء الخبر، صادف نفساً متهيئة لاستقباله، منتظرة له، فتمكن منها، واستقر فيها، فمثلاً حينما نقول: إن عمراً في قولنا: عمروٌ حضر، فاعل للفعل بعده، أو مبتدأٌ وما بعده خبر، فالنحو يصحح هذا، والبلاغة ترجح كونه مبتدأ على كونه فاعلاً.... يقول الشيخ عبد القاهر رحمه

الله: "لا يُؤتى بالاسم مُعَرَّى منَ العوامل إلا لحديثٍ قد نُوِيَ إسنادُه إليه، وإذا كان كذلك، فإن قلت: عبدُ الله، فقد أشعرت قبله بذلك أنك قد أردتَ الحديثَ عنه، فإذا جئتَ بالحديث فقلت مثلاً: قامَ، أو قلتَ: خرجَ، أو قلتَ: قَدِمَ، فقد عُلم ما جئتَ به، وقد وطَّأْتَ له، وقدَّمتَ الإعلام فيه، فدخلَ على القلب دُخولَ المأنوسِ به، وقَبِلَه قَبولَ المهيأ له، المطمئنَ إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته، وأنفى للشُّبهة، وأَمنعُ للشكَّ، وأدخلُ في التَّحقيق. وجملةُ الأمر أنه ليس إعلامُك الشيءَ بغتةً غُفلًا، مثْلَ إعلامِك له بعْدَ التنبيهِ عليه، والتقدمةِ له؛ لأنَّ ذلك يَجْري مَجْرى تكريرِ الإعلام في التأكيد والإحكام"[1] .

والنحو يقول بتقديم الجزء المهم والمُعْتَنَى به من الجملة، ويصحح لك أن تقول: أكرم عليٌّ عمراً، و: أكرم عمراً عليٌّ، وعمراً أكرم عليٌّ...

والبلاغة توضح أن الأول يقال حينما يكون علياً لا يتأتى منه الإكرام، كأن يكون بخيلاً مثلاً، أو يكون رجلاً لا يؤبه به... إلى آخره، فحينما يقوم بمثل هذا الفعل العظيم، تكون هناك غرابة في حدوث الفعل منه؛ ولذلك يجب تقديمه على المفعول وفاء بحق مقتضى الحال.

والثاني يكون حينما يكون عمراً ليس أهلاً للإكرام، فالغرابة حينئذ تكون في وقوع الفعل على هذا المفعول؛ ولذلك يجب تقديم هذا المفعول على ذاك الفاعل.

والثالث يكون حينما لم يقع الإكرام من علي إلا على عمرو؛ فيقدم المفعول على الفعل لإفادة القصر والاختصاص... وهكذا.

والنحو يصحح لك أن تقول: أكرم عليٌّ عمراً، وأُكرم عمروٌ، ببناء الفعل للمجهول، وحذف الفاعل، وإنابة المفعول عنه.

---

(١) راجع: دلائل الإعجاز صـ١٣٢.

والبلاغة توضح أن الأول يقال حينما يراد النص على الفاعل والمفعول جميعاً، كأن يكون إيقاع الفعل من هذا الفاعل على ذاك المفعول مستغرباً، أو طريفاً.

والثاني يقال حينما يراد الإخبار عن وقوع الفعل على المفعول، بغض النظر عن الفاعل من هو؛ إذ لا يتعلق بمعرفته حينئذ غرض بلاغي، أو يقال حينما يراد إخفاء الفاعل وستره.

والنحو يصحح ويجوز لك أن تقول: ما فعلتُ، وأن تقول: ما أنا فعلتُ، وكذلك: أَفَعَلْتَ؟، و: أأنت فعلتَ؟، وأن تقول: فعلتُ، و: أنا فعلتُ...

والبلاغة توضح أن الأول نفي لفعل لم يثبت أنه وقع منك أو من غيرك، والثاني نفي لفعل اتهمت به، وقد فعله غيرك، أو ظُنَّ أنك أنت فاعله، ولم تكن قد فعلته، والثالث سؤال عن الفعل حدث أم لا، والرابع سؤال للمخاطب عن فعل قد وقع، أهو الذي أوقعه أم غيره؟، والخامس إخبار بفعل حدث منك، والسادس قصرٌ من المتكلم للفعل على نفسه، إن كان يُعَرِّضُ بنفيه عن غيره، أو توكيد لوقوع الفعل منه، إذا لم يكن هناك من يُعَرِّضُ بنفي الفعل عنه.

والنحو يصحح تقديم بعض المفاعيل على الفعل الناصب لأكثر من مفعول، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ الأنعام: ١٤.

والبلاغة توضح أنه قدِّم "غير" ليلي همزة الإنكار؛ لإفادة أن غير الله لا يصلح لأن يتخذ ولياً، وترجح هذا الأسلوب على الترتيب الطبعي للجملة: أأتخذ غير الله ولياً؛ إذ لو قيل هذا، لكان الغرض نفي اتخاذ ولي غير الله، وليس نفي صالحية غير الله للاتخاذ ولياً، وفرق بين القصدين.

والنحو يُصَحِّحُ لك أن تقول في الإخبار عن دور العلماء في بناء الأمم: إنما يبني العلماءُ الأممَ، وأن تقول: إنما يبني الأممَ العلماءُ، بتقديم الفاعل في جملة القصر مرة، وتقديم المفعول في الجملة ذاتها أخرى.

والبلاغة ترجح لك إنما يبني الأممَ العلماءُ؛ لأنه قصر بناء الأمم على العلماء دون غيرهم، وهذا يمنع دخول غير العلماء في بناء الأمم معهم، وهذا هو المعنى المقصود، بخلاف إنما يبني العلماءُ الأممَ، فإنه قصر البناء الصادر من العلماء على الأمم دون شيء آخر، وهذا لا يمنع دخول غير العلماء معهم في بناء الأمم، كما منعه الذي قبله.

ومن هنا يتبين لنا سر تقديم المفعول وتأخير الفاعل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ فاطر: ٢٨؛ لأن هذا التقديم جعل الحصر في الفاعل "العلماء" ليصبح المعنى: لا يخشى الله الخشية الكاملة الحقة من عباده إلا العلماء، قصراً حقيقياً مبنياً على المبالغة، وكأن خشية غيرهم بالنسبة لخشيتهم هي والعدم سواء، وهذا هو مراد الآية، والله أعلم بمراده.

فإذا ما رتبنا الجملة الترتيب العادي، فقدمنا الفاعل على المفعول، فقلنا: إنما يخشى العلماء من عباد اللهِ اللهَ، كان المعنى قصر الخشية الصادرة من العلماء على كونها لله دون غيره، وهذا المعنى غير مراد.

والنحو يُصَحِّحُ لك – عند بعض النحاة – أن تقدم جواب الشرط على الشرط، فتقول: جئتك إن جئتني.

والبلاغة ترجح أن يكون المقدم دليل الجواب، والجواب محذوف؛ ليكون المقدم مذكوراً مرتين، مرةً بالتصريح، ومرة بالتقدير؛ إذ التقدير: جئتك إن جئتني جئتك، وهذا أبلغ في تقوية وتقرير تحقق مجيء المتكلم متى تحقق مجيء المخاطب من البناء الطبعي للجملة: إن جئتني جئتك؛ لأن التكرار وسيلة من وسائل التوكيد والتقوية، وأعتقد أن هذا يكثر إذا كان دليل الجواب المقدم يحمل بشارةً أو طمأنينة، أو تهديداً، أو حكماً... أو ما شاكل ذلك، تقول: نجحتَ إن ذاكرتَ، و: فزتَ إن اجتهدت، و: سعدت إن قابلت علياً، و: ضربتك إن تهمل، و: أفطر إن أكل أو شرب متعمداً في نهار رمضان.... إلى آخره.

ومما يتصل بهذه المسألة أن النحو يصحح ويُجَوِّزُ في أسلوب الشرط صوراً كثيرة، تقول: إنْ تَخْرُجْ أَخرجْ، و: إنْ خرجْتَ خرجْتُ، و: إنْ تخرجْ فأنا خارجٌ، و: أنا خارجٌ إن خرجتَ، و: أنا إنْ خرجْتَ خارجٌ(١).

والبلاغة توضح أن الأول معناه: إنْ تُحْدِث الخروج أحدثْه، والثاني معناه: إن تَحَقَّقَ منك الخروج تَحَقَّقَ مني، والثالث معناه: إن تُحْدِث الخروج تجدْني قد سبقتُك به، وأصبحت ثابتاً عليه، والرابع معناه: إخبار بثبوت خروج المتكلم متى تحقق خروج المخاطب، والخامس معناه: إخبار بثبوت خروج المتكلم متى تَحَقَّقَ خروج المخاطب، إخباراً مصحوباً بالتشويق بتقديم المسند إليه، مع التركيز على الشرط وضرورة تحققه من المخاطب، بوضعه جملة معترضة بين المسند إليه والمسند.... وهكذا.

ومما يتصل بأسلوب الشرط أيضاً أن النحو يُصَحِّحُ مجيءَ الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط مجزوماً، ويصححُ مجيئَه مرفوعاً، ويقول بكثرة مجيئِه مرفوعاً إذا كان فعل الشرط ماضياً، مثل: إن ذاكرتَ تنجحْ، أو: تنجحُ، وقد جاء بالرفع ما أنشده سيبويه لزهير بن أبي سُلْمَى:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غائبٌ مَالي ولا حَرِمُ

ويندر مجيئُه مرفوعاً إذا كان فعل الشرط مضارعاً، كأن تقول: إن تأتني أكرمُكَ، ومنه قول جرير بن عبد الله البجلي:

يا أَقْرَعُ بنُ حابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

فعلى الجزم يكون جارياً على الأصل، وعلى الرفع جاز في المضارع المرفوع وجهان: الأول: أن يكون على نية التقديم؛ ليكون عندهم دليلَ الجواب، وليس جواباً، وإنما الجواب مقدر مجزوماً بعد الشرط؛ ليكون التقدير في بيت زهير: يقولُ إنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ يَقُلْ... وفي بيت جرير: تُصرعُ إنْ يُصْرَعْ

(١) راجع هذه الصور للشرط في: دلائل الإعجاز صـ٨١.

أخوكَ تُصْرَعْ... والوجه الثاني: على تقدير الفاء؛ ليكون التقدير في البيت الأول: إنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ، فيقولُ، وفي البيت الثاني: إنْ يُصْرَعْ أخوكَ، فتُصْرَعْ، والقول بتقدير الفاء يستلزم تقدير مبتدأ محذوفٍ بعدها، وأصل الكلام: فهو يقول، و: فأنت تُصرعُ.

وقد يُصَرَّح بهذه الفاء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ﴾البقرة: ١٢٦، وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ المائدة: ٩٥، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ الجن: ١٣، والتقدير، والله أعلم: فأنا أمتعه... و: فهو ينتقم الله منه....و: فهو لا يخاف...[1].

والبلاغة توضح أنه حينما يُقَدَّرُ الفعل المرفوع مقدماً على الأداة، ويجعل دليل الجواب المحذوف بعد الشرط، يكون الجواب قد كرر مرتين، مرة بدليله المقدم، ومرة بذكره بعد الشرط – كما سبق – وهذا يمنح مضمونه ومعناه تقوية وتوكيداً أكثر منه مع الجزم، وفي حالة تقدير الفاء داخلة على مبتدأ محذوف قبل المضارع المرفوع، يكون الكلام قد بُني على تقديم المسند إليه على خبره الفعلي، ويكون الكلام حينئذ مؤكداً من جهتين: الأولى: تكرار الإسناد، والثانية: التشويق إلى الخبر، كما سبق.

ومما يتصل بهذه القضية أن النحو يُصَحِّحُ مجيءَ جواب الطلب – أمراً، ونهياً، واستفهاماً، وعرضاً، وتحضيضاً – مجزوماً، ويُصَحِّحُ مجيئه مرفوعاً، تقول: زُرْنِي أُكرمْكَ، وأكرمُكَ، و: لا تدنُ من الأسد تسلمْ، وتسلمُ، و: أين بيتكَ أَزُرْكَ، وأزورُكَ، و: ألا تنزل عندنا تصبْ خيراً، وتصيبُ خيراً، و: هلّا تزرْنا نُكرمْك، ونكرمُكَ...

(١) راجع: الكتاب لسيبويه ٦٦/٣– نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١٣٥/٦، وما بعدها– ط/ معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك ٧٧/٤– نشر: دار هجر.

ومن مجيئه مرفوعاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ الأنعام: ٩١، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ التوبة: ١٠٣، ومنه في الشعر قول الأخطل:

وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزَاوِلُها فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَمْضِي بِمِقْدَارِ

وقول الشاعر:

كُونُوا كَمَنْ آسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَميعاً أو نَمُوتُ كِلانَا

فإن قُصد الجزاء، كان الجزم، وإلا، كان الرفع، وعلى الجزم يكون الطلب سبباً في الجواب والجزاء، والجواب والجزاء مسبباً عنه، وعلى الرفع يكون الجواب على القطع، والاستئناف، وابتداء كلام جديد(١).

والبلاغة تتفق مع النحو في ذلك، وتوضح أنه في حالة الجزم يكون المقصود جعلَ الطلب سبباً في الجزاء، والجزاء مسبباً عن الطلب، ولا يصح أن تأتي الفاء هنا ولا غيرها من حروف العطف؛ لأن الطلب والجزاء كالشيء الواحد، أو كالشيء وجزئه، وكما لا يعطف الشيء على نفسه، ولا يُعطف عليه جزؤه، امتنع أن يُعطف الجواب على الطلب؛ إذ لم يُسمع عنهم: حضر عليٌّ وعليٌّ – على أن المراد بعلي الثاني هو الأول – ولا: حضر عليٌّ ويده؟، فكذلك هنا لم يُسمع عنهم: زُرْنِي وأكرمْك، بالجزم.

أما في حالة القطع والرفع، فيكون القصد إلى جعل الجواب سبباً في الطلب، والطلب مسبباً عنه – على عكس الجزم – فيكون "نزاولُها" في البيت: وقال رائدهم أرسوا نزاولُها... سبباً في "أرسوا"، أي: تكون مزاولة الحرب ومعالجتها سبباً في طلب الإرساء في المكان الذي اختاره رائد القوم وعَريفهم، وكأن سائلاً سأل: لماذا طلبت منا الإرساء ههنا؟ فجاء الجواب: نزاولُها، أي: لنزاولها، فالمزاولة سبب في طلب الإرساء، وكأنه قال: مزاولة الحرب تحتم علينا أن نقيم هنا.

---

(١) راجع: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦٧/٦.

والبلاغة تقتضي الفصل بين الجملتين، والفصل في مثل هذه الصورة يكون لشبه كمال الاتصال بين الجملتين، أو الاستئناف البياني، كما يسميه الشيخ – رحمه الله – حيث نزلت الجملة الثانية من الأولى منزلة الجواب عن سؤال مقدر، تحمله الأولى، ويمكن حمل الفصل على كمال الانقطاع بلا إيهام، حيث إن الجملة الأولى: "أرسوا" إنشائية لفظاً ومعنىً، والجملة الثانية: "نزاولها" خبرية لفظاً ومعنىً، والحمل على شبه كمال الاتصال أبلغ؛ لما فيه من توليد جمل الكلام بعضها من بعض، وكأن بذرة الجملة الثانية موجودة في الجملة الأولى، أو كأن الأولى أصلٌ ينبثق منه فرعٌ، – كما يقول شيخنا د/ أبو موسى – مع ما في هذه الطريقة من إثارة المخاطب، وحمله على التفكير في بناء الكلام وأسبابه ودواعيه البلاغية(١).

ويضاف لما سبق وجه آخر، وهو صحة مجيء الفاء وتقدير مسند إليه محذوف مع الرفع؛ ليكون التقدير في البيت: فنحن نزاولُها، ويكون الخبر مؤكداً بتكرار الإسناد، وبمجيئه بعد التشويق إليه.... وهكذا.

والنحو يُصَحِّحُ أن يأتي خبر المبتدأ، أو المسند، فعلاً، فتقول: محمد يكتب، وأن يأتي اسماً مشتقاً، فتقول: محمد كاتب...

والبلاغة توضح أن الأول يقال حينما يكون محمد في بداية طور مزاولة الكتابة، أو يكتب على فترات متباعدة، بحيث يكتب، ثم يتوقف، ثم يعود، والثاني يقال حينما تستقر الكتابة في محمد، وتدوم، ألا ترى أننا نقول حينما نريد الإخبار عن محمد هذا أنه بدأ الكتابة في جريدة الأخبار – مثلاً – محمد يكتب في جريدة الأخبار، فنفهم منه أنه يزاول الكتابة فيها بين الحين والحين،

(١) راجع: شروح التلخيص٣/ ٢٦- ط/ دار الإرشاد الإسلامي – بيروت، والمطول لسعد الدين صـ٤٤٠- ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، والأطول لعصام الدين ٧/٢ – نشر: المكتبة الأزهرية – القاهرة، ودلالات التراكيب د/ محمد محمد أبو موسى صـ٣٠٩- نشر: مكتبة وهبة بالقاهرة.

فإذا ما استقر في الكتابة فيها، واستمر، ودام، وأصبحت الكتابة كالحرفة له، قلنا: محمد كاتب في جريدة الأخبار؟.

وهكذا الحال، نقول: جاءني عمروٌ يجري، إذا لم يكن جريه على وتيرة واحدة، وإنما هو متنوع بين السرعة والبطء، وربما التوقف لالتقاط الأنفاس، ثم مزاولة الجري مرة أخرى، فإذا ما كان جريه قد تجاوز مرحلة البدء، ثم ثبت على وتيرة واحدة، واستقر، ودام فيه، ولم ينقطع بالتوقف، فالأنسب له حينئذ أن نقول: جاءني عمرو جارياً...

وهكذا الوصف، تقول: رأيت رجلاً يقوم، و: رأيت رجلاً قائماً.

ولتوضيح دلالات الفعلية والاسمية الأربع: الحدوث، والثبوت، والدوام، والتجدد، بهذا الترتيب، ندقق في قولنا: محمد يقوم، ومحمد قام، ومحد قائم، ومحمد يقوم ويقعد، فالأول نقوله، ومحمد يزاول القيام شيئاً فشيئاً، فإذا تم قيامه، واستوى قائماً قلنا: محمد قام، فإذا ما ثبت في قيامه، ودام فيه، ولم يقعد، قلنا: هو الآن قائم، فإذا ما قطع القيام بالقعود، ثم عاد، فقام مرة أخرى، قلنا: هو يقوم، ويقعد، فـ"يقوم" الأول تعبير عن إحداث القيام، أو حدوثه، و"قائم" تعبير عن ثبوت القيام ودوامه، و"يقوم" الثانية تعبير عن تجدد القيام – بعد انقطاعه بالقعود – مرة بعد مرة... وهكذا.

وقد فرَّع الشيخ – رحمه الله – من الإخبار بالفعل والإخبار بالمشتق ثمانيَ صور نحوية، ذكرها، ولم يفرق بينها، ولم يشر إلى السياق الذي يتطلب كل واحدة منها، وأشار إلى أن معرفة الأحوال التي تقتضي كل صورة من هذه الصور، والتفرقة بينها، يميز متكلماً عن متكلم، ونظماً عن نظم، ثم فرق بين بعض منها في باب: فروقٌ في الخبر، والأمثلة هي: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ يَنطلِقُ، وينطلِقُ زيدٌ، ومنطلِقٌ زيدٌ، وزيدٌ المُنطلِقُ، والمنطلِقُ زيدٌ، وزيدٌ هوَ المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلِقٌ[1].

(١) راجع: دلائل الإعجاز صـ٨١، وصـ١٧٧.

والبلاغة توضح الفروق بين هذه الصياغات والمقامات التي يجب أن تقال فيها كل صياغة، فزيد منطلق، يقال لمن يعرف زيداً، ويهمه أمره، ولكنه لا يعرف شيئاً من أحواله وقت التكلم، فيريد المتكلم أن يخبره بالحال التي عليها زيد، وهي الانطلاق على جهة الثبوت والدوام.

و: زيد ينطلق، مثلها، سوى أنها تقال، وزيد في بداية الانطلاق، يزاوله، ويزجيه، شيئاً فشيئاً، وفيها من توكيد أمر الانطلاق ما ليس في الصورة الثالثة: ينطلق زيد؛ لما فيها من تكرار نسبة الانطلاق لزيد مرتين، مرةً إلى الاسم الظاهر، ومرة للضمير المستتر بعد الفعل.

و: ينطلق زيد، تقال لمن يهمه أمر الانطلاق، ومثلها: منطلق زيد، إلا أن الأولى تقال في بداية الانطلاق، والثانية تقال بعد ثبوته ودوامه واستقراره في زيد، بلا انقطاع.

و: زيد المنطلق، تقال لمن يعرف زيداً، ويعرف أن انطلاقاً قد حدث، ولكن لا يعرف أنه حدث من زيد، فيريد المتكلم أن يخبره بأن هذا الانطلاق الذي يعرفه قد حدث من زيد، وفيها قصر الانطلاق على زيد بتعريف الطرفين، فتقال أيضاً لمن ينكر انطلاق زيد، أو يشرك معه غيره فيه....

و: المنطلق زيد، تقال لمن يرى منطلقاً، ولكنه لا يعرف أنه زيد، وكأن المتكلم يقول له بهذه الصياغة: هذا الذي تراه منطلقاً هو زيد.

و: زيد هو المنطلق، مثل: زيد المنطلق، إلا أن القصر فيها مؤكد بضمير الفصل، فتقال لمن ينكر بشدة أن المنطلق هو زيد.

و: زيد هو منطلق، مثل: زيد منطلق، إلا أنها مؤكدة بضمير الفصل، تقال لمن ينكر ذلك... وهكذا.

ونظراً لأن حدوث الفعل، أو إحداثه، سابقٌ لثبوته ودوامه، وأن تجدده تالٍ لانقطاع الدوام بإحداث نقيض الفعل، كالقعود بعد دوام القيام، ثم القيام مرة

ثانية، فإني أرى أن يكون ترتيب الأمثلة السابق كالتالي: زيد ينطلق، وزيد منطلق، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وينطلق زيد.

وكما فرَّع الشيخ – رحمه الله– هذه الصور في الإخبار، فرَّع صوراً في الحال، دون أن يشرحها أيضاً، ولكنه شرحها في باب: فروق في الحال، إلا أنه ركز هنالك على مجيء الحال إذا كانت جملة بالواو، أو بغير الواو، ولم يشر إلى ما بين هذه الصور من تفاوت في الدلالة بسبب البناء على الاسمية والفعلية، وهذه الصور هي: جاءني زيد مسرعًا، و: جاءني يسرع، و: جاءني وهو مسرع، أو: وهو يُسرع، و: جاءني قد أَسرَع، و: جاءني وقد أَسْرعَ(١).

والفرق بين هذه الصور، كما تقدم ذكره في: جاءني عمرو يجري، وجاءني جارياً، إلا أن بناء الحال على الجملة الاسمية: وهو مسرع، فيه تأكيد للثبوت والدوام المفاد من المشتق بالبناء على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، وبناؤها على الجملة الفعلية: وهو يسرع، فيه أيضاً تأكيد الإسراع بتكرار الإسناد، مع ربط جملة الحال بما قبلها فيما جاء بالواو، وعدم ربطها فيما جاء بغير الواو، ولكل صورة من حيث التوكيد وعدمه مخاطب ومقام، كما هو معروف في أضرب الخبر.

ومما يتصل بهذه المسألة مجيء المصادر صريحة في بعض المواضع، ومجيئها منسبكة من أن والفعل، أو ما والفعل، في بعض، فالنحو يجوِّز لك أن تقول: يعجبني قيامُك، وأن تقول: يعجبني أن تقوم، أو: ما قمتَ.

والبلاغة توضح أن الأول يقال في القيام الثابت الدائم، والثاني يقال في القيام الذي سيقع، أو القيام الذي وقع، وانقضى.

فالمصدر الصريح يفيد دوام الحدث بعد ثبوته، والمصدر المؤول يفيد عدم وقوعه، أو انقضاءَ وقوعه، أو أنه سيقع، ولا يمنحه الثبوت والدوام.

---

(١) راجع: دلائل الإعجاز صـ٨٢، وصـ٢٠٢.

وقد استثمر الفقهاء تلك الفروق في هذه المسألة في بعض مسائلهم الفقهية، حيث قالوا في الوصية: لو قال: أوصيتُ لك بأن تسكن هذه الدار، أو بأن يخدمَك هذا العبد، فإنه يكون إباحة له بالسُّكْنَى والخدمة فقط مدة حياته، ولا يكون تمليكاً، أي: لا يحق له بيع الدار، ولا عتق العبد، ولا تأجيرهما، وتنتهي السُّكْنَى والخدمة بموت الموصَى إليه، فلا يورَّث شيء منهما، بخلاف ما إذا قال الموصِي: أوصيت لك بسُكْنَى هذه الدار، وبخدمة هذا العبد، فإنه يكون تمليكاً، فيحق له البيع، والعتق، والتأجير، وتنتقل الملكية للورثة(١).

ومما يتصل بالمصادر أن النحو يصحِّحُ لك وصف الذات بالمصدر، ويجوِّز لك أن تقول: هذا رجلٌ عدلٌ، ، وصدقٌ، ورضاً... إلى آخره، والكوفيون يؤولون المصدر في مثل هذه الأمثلة بالمشتق، فيجعلون التقدير: رجلٌ عادلٌ، وصادقٌ، وراضٍ... والبَصريون يقدرون مضافاً محذوفاً؛ ليكون التقدير عندهم: ذو عدلٍ، وذو صدقٍ، وذو رضاً...(٢).

والبلاغة ترجح بقاء المصدر مقصوداً بذاته، مبالغةً في وصف الذات بمعنى ذلك المصدر، وكأن ذاك الرجل صار لتوطين نفسه على العدل، والصدق، والرضا، وجبلِها على ذلك، حتى صار العدل، والصدق، والرضا، من طباعه وسجاياه... كأنه صار لذلك عينَ العدل، ونفس الصدق والرضا، أو كأنه صار عدلاً، وصدقاً، ورضاً، وليس عادلاً، أو ذا عدلٍ، فقط... وهذا طريقه المجاز العقلي، يقول الشيخ – رحمه الله – في بيت الخنساء:

تَرْتَعُ ما رتعَتْ، حَتّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هيَ إقْبالٌ وإدبارُ

---

(١) راجع: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الإسنوي صـ٢٥١ – نشر: دار عمار – الأردن.

(٢) راجع: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٢٦٦/٣ – ط/ دار الطلائع – القاهرة.

وإنما تجوَّزَتْ في أَنْ جعلَتْها لكثرةِ ما تُقبِلُ وتُدْبِرُ، ولِغَلَبة ذاكَ عليها واتصاله منها، وإنه لم يكن لها حال غيرها، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار.... وإنا إذا جعلْنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحنُ قلنا: فإنما هي ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ، أفسَدْنا الشِّعرَ على أنفسِنا، وخرَجْنا إلى شيءٍ مغسول، وإلى كلامٍ عامّيٍّ مرذولٍ(١).

والنحو يُصَحِّحُ – عند علماء القراءات – رفع ونصبَ "كلمةُ الله" في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾، فالرفع على الاستئناف وابتداء كلام جديد، والنصب عطفاً على "كلمة الذين كفروا"، وقد ذكر العلماء أن كلمة الذين كفروا هي الدعوة إلى الكفر، وأن كلمة الله هي الدعوة إلى الإسلام، أو هي كلمة التوحيد: لا إله إلا الله.

فالنحو يصحح الرفع والنصب، والبلاغة ترجح قراءة حفص والجمهور، وهي الرفع على الاستئناف؛ لأن الرفع والاستئناف يجعل جملة: {وكلمةُ اللهِ هيَ العُلْيا} جملة مستقلة عما قبلها، واستقلالها يمنح الأسلوب فيها قوة وتأكيداً؛ لبنائه على الجملة الاسمية المبنية على أسلوب القصر بتعريف الطرفين – كلمة الله، والعليا – وتوكيد هذا القصر بضمير الفصل – هي – ويجوز إعراب {هي} مبتدأ ثانياً، و{العليا} خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول {كلمة الله}، وأبلغية الرفع على النصب تكون حينئذ مفادة من بناء الكلام على الجملة الاسمية؛ لدلالتها على الثبوت والدوام، والقول بحمل الضمير "هي" على الفصل أبلغ وأرجع؛ لما فيه من توكيد المعنى ما ليس في القول بأنه مبتدأ ثانٍ.

أما النصب، فيجعل {كلمة الله} معطوفاً على {كلمة الذين كفروا}، داخلة معها في حكم الجعل والمفعولية له، وهذا يوهم أن كلمة الله لم تكن عُليا، ثم صارت إلى العلو بعد جعل الله لها كذلك، وهذا غير واقع، وغير مراد، فكلمة

(١) راجع: دلائل الإعجاز صـ٣٠٠، وصـ٣٠٣.

الله قديمة، عالية في نفسها، لم يطرأ عليها جَعْلٌ ولا تغيير، يقول الطِّيْبِيُّ – رحمه الله – في ترجيح قراءة الرفع على النصب: والرفع أوجه؛ لأنه يدل على الثبوت والدوام، وأن الجعل لم يتطرق إلى كلمة الله، وأنها في نفسها عالية، وفيه إشارة إلى قدم كلمات الله تعالى... ثم نقل عن أبي البقاء – رحمه الله – أن النصب ضعيف؛ لأن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سُفلى، فصارت عُليا، وليس كذلك، وأن التوكيد بالضمير المرفوع "هي" للمنصوب" كلمة الذين كفروا" بعيد، إذ القياس يأباه(١).

والنحو يُصَحّحُ ويجوّزُ في قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي:

لُعَابُ الأفَاعِي القَاتِلاتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

أن يكون إعراب "لعابُ الأفاعي" خبراً مقدماً، و"لعابه" مبتدأً مؤخراً، وأن يكون مبتدأً، ولعابُه خبرٌ له.

والبلاغة ترجّحُ الثاني، وهو كونه مبتدأً، ولعابه خبر له؛ ليكون الأسلوب من قبيل القلب في التشبيه، وجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به؛ لأجل المبالغة، وكأن سُمَّ الأفاعي فرع في الإيذاء، ومداد قلم الممدوح – وهو الوزير محمد بن عبد الملك الزيات – أصل فيه، إذا أعمله في وعيد الأعداء، وكذلك أري الجنى – وهو العسل الذي يسيل من الفاكهة الناضجة – يكون فرعاً في الحلاوة ولذة النفوس عن لعاب قلم الممدوح، إذا أجراه في الوعد لأوليائه، ويكون مداد قلمه أصلاً له(٢).

والنحو يُجَوّز في بعض أساليب الإضافة المعنوية – أو الإضافة المحضة – حمل الإضافة في الأسلوب الواحد على أكثر من معنىً من معاني الإضافة،

---

(١) راجع: إعراب القرآن للنحاس ١١٩/٢– ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، وحاشية الطيبي على الكشاف "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب٢٥٠/٧.

(٢) الرأي الأول لكثير من النحويين وعبد القاهر، والسكاكي – رحمهم الله – والثاني للخطيب، وبهاء الدين السبكي رحمهما الله.

ويصحح ذلك، ثم تأتي البلاغة، فترجح معنىً واحداً على باقي المعاني؛ لأنها تراه أنسبَ للمعنى والسياق.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ﴾ سبأ: ٣٣، جَوَّز فيه النحويون وغيرهم حمل الإضافة في: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} على معنى "في" الظرفية، فيكون المعنى: بل مكرٌ في الليل والنهار، ويكون في الكلام حذف للمضاف إليه، والتقدير: بل مكركم لنا أو بنا في الليل والنهار(١)، ومن أعلام هذا الرأي: أبو هلال العسكري "ت٣٩٥هـ"، والسمرقندي "ت٣٩٣هـ"، والزمخشري "ت٥٣٨هـ" في أرجح رأييه، والرازي "ت٦٠٦هـ"، وابن قيم الجوزية "ت٧٦٧هـ".

وجوَّزوا فيه حمل الإضافة على معنى اللام؛ ليكون المعنى: بل مكرٌ لليل والنهار، وجعل بعض البلاغيين الأسلوب مجازاً عقلياً في النسب الإضافية، ومن أعلام هذا الرأي سيبويه "ت١٨٠هـ"، والمبرد "ت٢٨٥هـ"، وابن جرير الطبري "٣١٠هـ"، وابن الشجري "ت٥٤٢هـ"، وابن الحاجب "ت٦٤٦هـ"، وأبو حيان "ت٧٤٥هـ"، وناظر الجيش "ت٧٧٨هـ"، والشاطبي "ت٧٩٠هـ" في أحد رأييه(٢).

---

(١) راجع: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٣/٣ – ط/ دار التراث – القاهرة، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي٩/٤– نشر: معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٢٣/٢ – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) راجع: الكتاب لسيبويه ١٧٦/١– نشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، والمقتضب للمبرد١٠٥/٣ –ط/ عالم الكتب – بيروت، وأمالي ابن الحاجب ٣٩٧/١– ط/ دار الجيل – بيروت، وشرح الجياني لتسهيل الفوائد لابن مالك ٢٤٤/٢ – نشر: دار هجر، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٢٣٧٤/٥– نشر: مكتبة الخانجي، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش٤/ ٢٠٢٩ – نشر: دار السلام – مصر.

والبلاغة ترجّحُ الرأي الأول؛ لأن قولهم بعدُ: {إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا}، بيان أو تفسير للمكر قبله، وقد جاء الكلام فيه موجهاً للذين استكبروا، ونسب الأمر بالكفر والشرك إليهم، وليس إلى الليل والنهار، وإلا لقيل: إذ يأمُرانِنا أن نكفر بالله، ونجعل له أنداداً، بعود الضمير مثنىً على الليل والنهار، وعليه يكون المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وهو أمركم إيانا أن نكفر بالله، ونجعل له أنداداً.

وعلى رأي من حملوا الإضافة فيه على معنى اللام، فإن حمل الأسلوب فيه على الاستعارة المكنية والتخييلية أبلغ من حمله على المجاز العقلي؛ إذ يتحول الليل والنهار مع هذا الحمل من مجرد كونهما زماناً للمكر إلى كونهما إنساناً يتأتى منه المكر.

وكذلك فإن النحو يُصَحِّحُ و يُجَوِّزُ في قوله تعالى: {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} الإسراء: ٢٤، وفي قول أبي تمام:

لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ فَإِنَّنِي صَبٌّ قَدْ اسْتَعْذَبْتُ ماءَ بُكائِي

أن تكون الإضافة بمعنى اللام، وأن تكون بمعنى من البيانية.

وعلى معنى "من" البيانية يكون المعنى: جَناحاً من الذل، وماءً من الملام، ويكون الكلام في الآية مبنياً على الاستعارة التصريحية في المضاف – وليس على الاستعارة المكنية في المضاف إليه – باستعارة الجَناح المتخذ من الذل للجانب؛ ليكون الابن كالطائر، يرفرف بجناحين من الذل على أبويه... ويكونُ الكلام في البيت مبنياً على تشبيه التضايف، الذي قدم فيه المشبه به على المشبه، ثم أضيف إليه، ويكون الأصل: لا تسقني ملاماً كالماء(١).

(١) راجع: مفتاح العلوم صـ٣٨٨ ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، والإيضاح ١٣٤/٥ ط/ دار الجيل – بيروت، وراجع تحليل الأسلوب في الآية والبيت في كتابنا: علم البيان صـ٤٨٥.

والبلاغة ترجح الاحتمال الثاني، الذي يحمل الإضافة على معنى "من" البيانية في الآية والبيت، ويجعل الأسلوب في البيت تشبيهَ تضايف، وفي الآية استعارة تصريحية في المضاف "الجَناح"، ويكون مستعاراً للجانب، ولا غَرْوَ، فإن استعارة الجَناح للجانب قد وردت كثيراً في كلام الله عز وجلَّ، قال تعالى في خطاب موسى عليه السلام: ﴿ وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخۡرَىٰ ﴾ طه: ٢٢، أي: واضمم يدك إلى جنبك، وقال سبحانه في خطاب نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾الحجر: ٨٨، أي: واخفض لهم جانبك، ثم بُني على هذه الاستعارة الكنايةُ عن الرفق والتودد؛ ليكون المعنى: أَلِنْ لهم جانِبَكَ، وتَلَطَّفْ معهم، وفي آية الإسراء نجد المعنى الأقرب للسياق: تَوَدَّدْ لأبوَيْكَ، وتَلَطَّفْ معهما، واحْنُ عليهما، وظلَّهما بجَناح من الذل، كما يُظِلُّ الطائر فراخه، وفي اللغة الدارجة: ظَلِّلْ عليهما بجَناحَيكَ، أو: رَفْرِفْ عليهما بهما، ولا عجب، فإن الأبوين إذا كبرا، كانا في حاجة للكلمة الطيبة، والتلطف، والتودد، أكثر مما كانا عيه زمن الشباب، بل وتعلقا بأبنائهما تعلق أبنائهما بهما، وهم صغار، وكانا كفراخ الطير ضعفاً ورقة قلب؛ ولذلك قال الله تعالى قبل هذه الآية: ﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ﴾الإسراء: ٢٣، ثم جاءت هذه الآية التي بين أيدينا امتداداً لتلك الأوامر الموجبة للرفق واللين بالأبوين، لا سيما إذا تقدم بهما العُمُر.

والنحو يسوّي بين الإضافة في: "بنو مطر" في قول الشاعر:

بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَأَنَّهُمْ أُسُودٌ لَها في غِيلِ خِفَّانَ أَشْبُلُ(١)

(١) بنو مطر: بطن من بطون شيبان، وهم قوم معن، خفان: مأسدة قرب الكوفة، والأشبل: جمع شبل، وهو ولد الأسد.

والإضافة في: "قومي" في قول الشاعر:

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا – أُمَيْمَ – أَخِي فَإِذِ ارَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

في أن كلتيهما بمعنى اللام، والبلاغة تنظر إليها في البيتين من جهة أخرى، وهي جهة الإغناء عن التفصيل، مع اختلاف نوع التفصيل فيهما، فالإضافة في الأول أغنت عن تفصيل متعذر؛ إذ يتعذر على الشاعر أن يذكر بني مطر جميعهم في بيت أو أبيات، والإضافة في الثاني أغنت عن تفصيل مرجوح؛ إذ كان من الممكن التفصيل والنص على قتلة أخيه، إلا أنه ترك ذلك حتى لا يوغر صدورهم عليه، كما يقول البلاغيون، وإن كنت أرى أنه لجأ إلى الإضافة لتمكنه من التصريح بأن القتلة هم قومه، وأهله، مما يجعل الفجيعة أعظم، والمصيبة أشد وأكبر.

والنحو يصحح في: قام زيد أخوك، أن يكون أخوك عطف بيان لزيد، أو بدلاً منه، والبلاغة تتفق مع النحو في أنه إن قصدتَ بالحكم الأولَ، وجعلت الثانيَ بيانًا له، بحيث لا يُستغنى عن الأول، فهو عطفُ بيان، وإن قصدتَ بالحكم الثانيَ، وجعلت الأولَ كالتوطئة له، فهو بدل، ويتضح ذلك أكثر في الجمل، فإن كان في الجملة الأولى خفاء، قصد بيانه بالجملة الثانية، مع اقتضاء المقام إزالته من غير أن يقصد بها استئناف الأخبار بنسبتها، كان ذلك عطف بيان، كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ طه: ١٢٠، ففي قوله تعالى: {فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ } خفاء لتلك الوسوسة، وفي قوله تعالى:{ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى} بيان لهذا الخفاء، وتوضيح له.

وإذا كانت الجملة الأولى غير وافية بالمطلوب، وكانت الثانية أكثر وفاء به، كانت بدلاً منها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ الشعراء: ١٣٢-١٣٤فالجملة الأولى: {أَمَدَّكُمْ بِمَا

تَعْلَمُونَ} كلٌّ يشمل ما جاء في الجملة الثانية: {أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ}، ويشمل غيره؛ لما تفيده "ما" من الإبهام والعموم، والجملة الثانية بعض مما تفيده الجملة الأولى من نعم الله، فهي أوفى من الأولى بالمراد....

والفرق بين البيان والبدل مع وجود الخفاء في كلَّ من المبدل منه والمُبَيَّن، أن المقصود في البدل هو الثاني، لا الأول، والمقصود في البيان هو الأول، والثاني توضيح له، والبدل على نية تكرار العامل. وهذه المسألة في حاجة بمفردها لبحث مستقل(١).

والنحو يُصَحِّحُ لك أن تقول: عليٌّ كالأسد، و: إنَّ علياً كالأسد، وكأنَّ علياً الأسد، والبلاغة توضح أن الأول إخبار بمشابهة علي للأسد، والثاني تأكيد للإخبار بتلك المشابهة، والثالث تأكيد للمشابهة نفسها، مع أن الغرض في الثلاثة واحد، وهو تشبيه عليٍّ بالأسد... وهكذا.

ومما يتعلق بتحرير المصطلحات بين النحو والبلاغة، نقف على مصطلحات: الحذف، والترك، والتخصيص بالإضافة وبالوصف.

فالنحو يصحح إطلاق مصطلح الحذف على عدم ذكر المبتدأ وعدم ذكر الخبر، والبلاغة ترجح مصطلح الحذف على إسقاط المبتدأ، أو الفاعل "المسند إليه"، ومصطلح الترك على إسقاط الخبر، أو الفعل "المسند"، تنبيهًا على أن المسند إليه كأنه إذا لم يُذكر، فكأنه أُتِي به، ثم حُذف، بخلاف المسند، فإنه ليس بهذه المثابة، فكأنه تُرِك من أصله ... أو إشارة إلى أن وجود المسند إليه ألزم، حتى كأن عدمه طارئ، فكأنه أُتي به، ثم حُذف، والمسند عدمه أصلٌ على بابه، فعدمه تَرْكُه من أصله ... أو لأن الحذف ترك الشيء مع الالتفات إليه واعتباره كأنه موجود، والترك المطلق ليس بهذا القيد، ولا شك أن المسند إليه إذا ترك لفظاً، فهو ملتفت إليه معنىً؛ لأنه لا بد من تقديره؛ إذ لا يوجد في الكلام خبر لا مبتدأ له، لا في اللفظ ولا في التقدير، بخلاف المسند، فإنه قد

(١) راجع: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤٠/٥، وشروح التلخيص ٤٢/٣، وما بعدها.

يترك غير ملتفت إليه، فإنه قد يوجد المبتدأ، وليس له خبر، لا لفظاً ولا تقديراً، كقولك: ضربي زيدًا قائمًا – على أحد الأقوال– وقولك: أقائم الزيدان(١).

والنحو يرى أن الإضافة تفيد تعريف المضاف إذا أضيف لمعرفة، وتفيد تخصيصه إذا أضيف لنكرة، وكذلك الوصف، يفيد توضيح الموصوف إذا كان معرفة، ويفيد تخصيصه إذا كان نكرة.

وتخصيص النحو غير تخصيص البلاغة؛ إذ تخصيص النحو معناه تقليل الاشتراك، فإذا قلت: هذا غلام رجلٍ، أو رأيت رجلاً أبيض، فقد قللت الاشتراك في المضاف غلام، وفي الموصوف رجل، حيث أخرجت جنس النساء من الاشتراك في الأول، وأخرجت جنس الرجال غير البيض من الاشتراك في الثاني، فإذا أردت تخصيصاً أكثر، زدت وصفاً آخر، وثالثاً، ورابعاً.... وهكذا...تقول: رأيت رجلاً أبيض، طويلاً، فقيهاً... وبهذا تكون قد قللت الاشتراك في المضاف، وفي الموصوف، وهذا هو معنى التخصيص النحوي.

أما التخصيص البلاغي، فهو إثبات الشيء للشيء، ونفيه عما سواه، ويسمى القصر، ويسمى الحصر، ومنه قولنا: ما شاعر إلا شوقي، حيث أثبتنا الشاعرية لشوقي، ونفيناها عن غيره، وقصرناها عليه دون غيره، قصر صفة على موصوف، قصراً حقيقياً، ادعائياً.

---

(١) راجع: مختصر السعد، ومواهب الفتاح "ضمن الشروح" ١/ ٢٧٤، وراجع: عروس الأفراح "ضمن الشروح" ٣/٢. وقوله في المثال المذكور: على أحد الأقوال، يشير به إلى أن القول بحذف الخبر وجوبًا هنا على رأي من يرى أن العامل في الحال "كان أو نحوه مقدرًا"، فيكون التقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، فالكلام بهذا تام، ولا يحتاج لتقدير خبر محذوف، أما على اعتبار أن عامل الحال المبتدأ "ضربي"، فلا بد من الإتيان بالخبر، فتقول: حسنٌ مثلًا. وراجع: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١١٥/٢. أما المثال الثني: أقائم الزيدان. فالزيدان تعرب فاعلاً لاسم الفاعل قبلها، وهو فاعل سد مسد الخبر؛ ولذلك فلا تقدير للخبر معه، لا لفظًا، ولا معنىً، ومن هنا كان الترك، والاستغناء، وعدم اعتبار الخبر في الكلام، لا بالوجود، ولا بالتقدير.

والفرق بينهما أن التخصيص النحوي في الإضافة لا يمنع أفراد المضاف إليه من الدخول في حكم الملكية – كما في المثال السابق – إذ كل أفراد الرجال مشتركون في نسبة الغلام إليهم، وكذلك التخصيص بالوصف، لا يمنع أفراد الرجل الأبيض من الدخول في حكم الرؤية، بخلاف التخصيص البلاغي، فإنه يمنع غير المقصور عليه من الدخول في الحكم، ولنا أن نقول: إن تخصيص النحو تخصيص نسبة، وتخصيص البلاغة تخصيص قصر، وحصر، وإخراج لغير المقصور عليه من الحكم.

وبعد... فهذا البحث يعد نواة لبحث نحوي بلاغي ضخم ومهم، يتتبع أبواب النحو باباً باباً، ويرصد كلَّ ما أجاز النحويون فيه أكثرَ من وجه، وكذلك يتتبع أبواب علم المعاني باباً بابا، ويقف على كلِّ ما جاء في كتب البلاغة القديمة مما يجوز حمله على أكثر من توجيه بلاغي، ويرجح ما يراه راجحاً على غيره حسب سياقه ومقامه، ويوضح ويفصِّلُ ما جاء منه على جهة الإجمال.

وأشير إلى أن هذا الأمر ليس بالهين، الذي يستطيعه كل أحد، وإنما هو في حاجة إلى باحث قد وهبه الله بسطة في علم النحو والبلاغة، ووهبه قدرة على تأمل النصوص، والصبر على فهم معناها، والدوران معها حيث دارت؛ ليدرك الفروق بين الوجوه والتقلبات حيثما اتجهت، ثم يقف على ما يناسب سياق الكلام ومقامه من هذه الاتجاهات، فيرجحه على غيره.

وليت شعري أن هذا الأمر حينما يكون في كلام البشر يكون الخطب فيه سهلاً، والمحاولة فيه مقبولة، حتى وإن لم تكن صواباً، لكن حينما يكون ذلك في القرآن الكريم، فإن الأمر يصير في غاية الصعوبة، فإن استطعنا ترجيح وجهٍ على وجه في بعض المواضع، فلن نستطيع ذلك في مواضع كثيرة. والله المستعان.

والحمد لله أولاً و آخراً

وصل اللهم، وسلم، وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.